الإجرام في الريف

للدكتور محمد مصطفى القللى
أستاذ القانون الجنائى بكلية الحقوق

الإجرام بصفة عامة وفى الريف بصفة خاصة، من أهم المشاكل التى يعنى بها الباحثون، ومن أخطر الأدواء التى تعنى الدولة بمكافحتها، إذ أن واجب الدولة الأول هو المحافظة على الأمن. والموضوع متشعب النواحى متناه فى التفصيلات وتفصيل التفصيلات ، ولا يتسع المقام لشرح ذلك كله فى مقال ، وكل ما أرجوه أن أوفق إلى أن أعرض على القراء صورة واضحة للطابع الخاص الذى يميز إجرام أهل القرى ، وأبين أهم العوامل الأساسية التى تدفع إليه والموراد التى تغذيه أو تعين عليه ، وأشير إلى الجوانب الأساسية التى يجب أن يبدأ الإصلاح والمقاومة من ناحيتها .

والجريمة بصفة عامة ليست بحادث عرضى يأتى وليد الطفرة أو عفو المصادفة، بل هى ظاهرة اجتماعية تأتى نتيجة لعوامل مختلفة تساهم فى حدوثها وفى تعبيد الطريق لها . وهى ككل ظاهرة فى الوجود نتاج لازم لعوامل شخصية، أى خلقية، وعوامل طبيعية وعوامل اجتماعية .

فالعوامل الخلقية ، طبيعة الفرد وما تلقاه الفرد بحكم الوراثة من انحراف فى العقل أو استعداد للشر ، هذه العوامل لها أثرها فى سوق المجرم إلى الإجرام ، بل لقد تغالى البعض وأرجع الجرائم كلها إلى استعداد خلقى فى المجرم ، ودعاة هذا المذهب يرون أن المجرم إنما يقدم على الجريمة لأنه بحكم خلقه ميال إلى الإجرام ، فكما يولد الإنسان وفيه استعداد للشر أو للأعمال العقلية أو للأعمال اليدوية ، كذلك يولد المجرم وفيه استعداد فطرى للإجرام .

والعوامل الطبيعية لها نصيبها أيضا ، فالحر ومثله البرد يهيئ جوا صالحا لأنواع معينة من الجرائم ، كذلك اختلاف فصول السنة وما بها من المحصولات يعين على ارتكاب أنواع مختلفة من الجرائم كما نرى .

وأخيرا تأتى العوامل الاجتماعية ، وهذه فى الواقع أهم العوامل التى تدفع إلى الإجرام ، فالأسباب الاقتصادية وما يتبعها من فقر أو غنى تدفع إلى الإجرام ، للغنى جرائمه كما للفقر جرائمه ، والأزمات الاقتصادية وما يترتب عليها من عطل وتشرد تمهد السبيل للإجرام ، وانتشار المسكرات والمخدرات والجهل والحوادث السياسية ، كل هذه العوامل أيضا لها نصيب فى وقوع الإجرام والتحكم فى سيره .

بعد هذه الكلمة العامة نتطرق إلى الكلام عن الإجرام فى الريف أو القرى ، وأقصد بالريف أقاليم مصر ماعدا المدن الكبرى .

والإجرام فى القرى له طابعه الخاص الذى يميزه من الاجرام فى المدن ، وذلك ناشئ بطبيعة الحال عن الاختلاف فى درجة الحياة الاجتماعية من حيث الحضارة ، فالمدن الكبرى تمثل مظهرا من المدنية أرقى من الذى تمثله القرى ، والحضارة الحالية تهذب من الطباع وترهف من إحساس الناس وتدفعهم إلى المنافسة فى العمل والكسب . ونظرا للنزعة الغالبة فى المدينة وهى كثرة التهافت على المادة والجد والاجتهاد فى تحصيلها ، نجد أن لهذا صداه فى اجرام المدن ، فهو مطبوع بهذا الطابع . فالدافع الأول للاجرام فى المدن هو المادة ، هو الطمع فى مال الغير وحب الكسب من طريق سهل ميسر . ولذلك إذا رجعنا إلى الاحصائيات الجنائية ونظرنا إلى الجرائم التى تقع فى القاهرة أو الاسكندرية مثلا وهما تمثلان أرقى درجة من المدنية فى بلادنا ، إذا رجعنا إلى الاحصائيات الخاصة بهما نجد أن الجانب الأكبر من جرائمهما هو من الجرائم التى ترمى إلى اغتيال مال الغير كالسرقات والنصب والتبديد والتزييف والتقليد . وفى إحصاء للأستاذ البابلى بك فى دروسه بمعهد العلوم الجنائية نرى أن نسبة جنايات السرقة وجنح السرقة التى تقع فى مصر والاسكندرية وبور سعيد والسويس تبلغ تقريبا نحو ٢٪ مجموع السرقات التى تقع فى مصر بأجمعها ، وهذا له دلالته على نوع الجرائم .

ونظرا لما يتبع حياة المدن من لهو وعبث ، وما تفيض به من وسائل الاغراء والتقليد نجد أن الجرائم الخلقية أكثر ذيوعا فى المدن منها فى القرى ، فجرائم هتك العرض والتحريض على الفسق والفجور ترتفع نسبتها فى المدن فوق نسبتها فى الأرياف بكثير .

ومن المظاهر الخطرة لإجرام المدن كثرة محترفى ذلك النوع من الاجرام الذى يرمى إلى الاعتداء على المال . ففى المدن نجد أن كثيرا من المجرمين يحترفون الجريمة ولا سيما السرقات والنصب . فالمجرم منهم ينظر إلى الجريمة لا باعتبارها شيئا معينا أو خارجا على القانون ، بل باعتبارها وسيلة للكسب والعيش ، فهى مورد رزق شأنها شأن أية مهنة أخرى ، ولذلك فهو لا يرى فيها أية غضاضة . أما السجن فهو خطر عالق بالمهنة ، وكل مهنة لها أخطارها ، وكما يتعرض البناء للسقوط من فوق " السقالة " والمراكبى للغرق وسائق السيارة للاصطدام فإن السارق يجوز أن تزل قدمه ويخيب ترتيبه فيحكم عليه ويلقى فى السجن . ومع كل فالسجن ليس بمنفر لهذه الدرجة . وفى اصطلاحهم السجن عبارة عن " باكنس Vacance " أى فترة راحة وإجازة .

ولقد حدث فى محكمة مصر منذ بضع سنين ان سألت المحكمة أحد المتهمين — وكان لصا من معتادى السرقة — عن اسمه وصناعته فأجاب بكل سذاجة " اسمى فلان وصناعتى حرامى "

تعبير صادق عن واقع الأمر ، فهو يرى الجريمة وسيلة للعيش لا أكثر ولا أقل، فاذا قيل له إنها مهنة غير شريفة هز كتفيه وقال : فليكن، واعتبر هذا الرأى رأى جهلاء أو " مغفلين " أما فى رأيه هو فهى مهنة لها أصولها ومغرياتها وفيها مهارة وفيها أيضا كسب كبير .

الذى أريد أن أنتهى اليه هو أن أغلب المجرمين فى المدن مجرمون محترفون . وجلهم يبدأ فى الجريمة من الصغر ، وكثير منهم يفتتح حياته باصلاحية الأحداث وينتهى إلى اصلاحية الرجال أى إلى السجن الخاص بمعتادى الاجرام . ومن إحصاء عمل فى سنتى ١٩٣٦ و ١٩٣٧ يتبين أن عدد المحكوم عليهم باعتبارهم مجرمين معتادى الإجرام فى السرقات والنصب وخيانة الأمانة بلغ فى القاهرة والاسكندرية والسويس نحو ٥٣٪ من مجموع المحكوم عليهم فى سائر مصر، هذا فضلا عن القضايا التى حفظت فيها الدعوى لعدم كفاية الأدلة أو لعدم معرفة الفاعل.

هـذه هى صورة الإجرام فى المدن ، أما فى القرى فأهم ما يميز الإجرام هو أن جرائمه من الجرائم التى تنم على القسوة والخلق الجـاف ، فنجد جرائم القتل المتعمد أو الشروع فيه وهى أخطر الجرائم وأبعدها عن الرحمة ، نجد أنهـا أكثر ذيوعا فى الريف منها فى المدن ، ونظرة إلى الإحصائيات الجنائية تمحض ناطقة بذلك ، فإذا رجعنا إلى إحصاء إدارة الأمن العام عن المدة الواقعة بين سنة ١٩٣٠ وسنة ١٩٣٧ نجد فيه (ص ١٧) بيانا لجملة جنايات القتل والشروع فيه ونسبتها إلى مجموع الجنايات فى كل إقليم ، فنلاحظ مثلا أن نسبة القتل والشروع فى القتل فى أسيوط ٦٢٪ وفى المنيا ٥٤٪ وفى الفيوم ٥٤٪ وفى القليوبية ٥٢٪ بينما هذه النسبة لا تبلغ فى القاهرة سوى ١٦٪ وفى الاسكندرية ٢٢٪ وفى القنال ٢١٪ وفى هذه الأرقام الدلالة الكافية، كذلك نجد جرائم الخطف والحريق المتعمد وتسميم المـاشية أكثر انتشارا فى القرى بل تكاد تنفرد بأغلبها إن لم يكن بها كلها .

فمن حيث نوع الجرائم يمتاز الريف بالجرائم القاسية .

أما من ناحية الدافع إلى الإجرام فإننا نجد أن الطابع الأول الذى يميز إجرام الريف هو الانتقام ، الانتقام على اختلاف صوره واختلاف أسبابه كما سنرى ، ومن إحصاء للبابلى بك عن بضعة سنين نجـد أن الجرائم التى يدفع إليهـا الانتقام بصفة عامة فى مصر تبلغ نحو ٧٣٪ من مجموع الجنايات أى حوالى ثلاثة أرباع الجنايات ، ويختص الريف بالنصيب الأكبر سواء فى القتل أو فى غيره من الجرائم ، بل نجد أن بعض الجرائم كإتلاف المزروعات وتسميم المـاشية يكاد يختص به الريف دون غيره .

والانتقام هو الجرح الدامى فى حياة الريف الاجتماعيـة ، ويختلف الانتقام من حيث صوره ووسائله كما يختلف من حيث الدوافع التى تدفع إليه ، وهو يقع بارتكاب جرائم ضد النفس أو ضد المـال .

وأهم الجرائم التى تقع على النفس ما يسمى بالجرائم الدامية ، و يقصد بها القتل والجرح والضرب . ويحصل القتل بكل الوسائل وعلى الأخص بالأسلحة النارية التى يكثر انتشارها فى بعض المناطق ، ومما يستلفت النظر فى الانتقام بالقتل العمد أنه كثيرا ما ينفذ بواسطة أشقياء محترفين مقابل أجر معين ، ومما يدعو إلى الدهشة أن يجد الإنسان فى بعض القضايا أن الأجر الذى اتفق عليه ضئيل ، وقد لا يتجاوز خمسين قرشا . شخص يزهق روح آخر ليس بينه وبينه عداوة بل ولا علاقة ما و يستهين بروحه إلى هذا الحد مقابل خمسين قرشا ! والأدهى من كل هذا جرائم القتل ترتكب أحيانا لمجاملة الأصدقاء . ومن الغريب أنه كثيرا ما يحدث أن الأشقياء يبيعون الصفقات بعضهم لبعض فمجرم يتفق على قتل شخص مقابل عشرين جنيها مثلا ثم يبيع الصفقة لآخر بخمسة جنيهات ، ولا يبعد أن يبيعها هذا المشترى إلى ثالث ! وهذه تجارة مع الأسف رابحة وخطرها ليس بالكبير كما سنرى من نسبة القضايا المحفوظة والتى حكم فيها بالبراءة .

كذلك يحصل الانتقام بأنواع أخرى من الجرائم تقع على المال ، وأخصها الحرق العمد وتسميم الماشية وإتلاف المزروعات .

ويلاحظ أن الانتقام فى الوجه القبلى يختلف فى مظهره عن الانتقام فى الوجه البحرى ففى الوجه القبلى يقع الانتقام بوسائل أكثر جرأة وأمعن فى القسوة وأهمها القتل والضرب .

وإذا رجعنا إلى تقرير إدارة الأمن العام سنة ١٩٣٨ نجد فيه (ص ٢٤) بيانات عن حوادث القتل والشروع فى القتل فى المديريات والمحافظات المختلفة فنلاحظ فيه مثلا :

الجهة	جملة القتل والشروع فيه	ما يخص الحادثة من عدد السكان
أسيوط	٦٦٦	١٨٠٧
جرجا	٣٣٨	٣٠١١
الفيوم	١٨٤	٣٢٧١
الغربية	٣٨٢	٥١٤٠
المنوفية	١٧١	٦٧٦٨
الشرقية	١٥٦	٧١٧٦
البحيرة	١٣٠	٨١٦٠
الدقهلية	١٢٨	٩٤٩٥

فنسبة القتل والشروع فيه أكثر ارتفاعا فى الوجه القبلى منهـا فى الوجه البحرى كما يتبين من تلك الأرقام . أما فى الوجه البحرى فنجد أن الانتقام كثيرا ما يحصـل بوسائل يطبعها الخوف والحذر ، فتسميم المواشى و إتلاف المزروعات والحريق العمد أكثر ذيوعا فى الوجه البحرى . وها هى الأرقام ناطقة بذلك كما يتبين من تقرير الأمن العام سنة ١٩٣٨ وها هى بعض الأمثلة :

الجهة	عدد الجرائم	الجهة	عدد الجرائم
الحريق العمد			
الدقهلية	١٣٤	بنى سويف	١٧
الشرقية	١١٣	الفيوم	٢٣
الغربية	١٨٢	أسيوط	٢٢
إتلاف المزروعات			
الدقهلية	٢٤	الفيوم	٨
الشرقية	٢١	أسيوط	٥
الغربية	١٧	جرجا	٤
المنوفية	١٩		
تسميم المواشى			
الدقهلية	٥	أسيوط	٢
الغربية	٩	جرجا	١
المنيا	١		

من هـذا الإحصاء نجد أن حوادث الانتقام بواسطة هـذه الجرائم التى يتم شكلها على خوف مرتكبها ، أكثر ذيوعا فى الوجه البحرى منها فى الوجه القبلى . هذه الجرائم كما قلت

يطبعها الخوف : فهذه خرقة مبللة بالغاز تشعل فيها النار وتلقى على زراعة أو أحطاب، وهذه كمية من الزرنيخ توضع فى كوز ذرة و يلقى للماشية أو تنثر على زراعة البرسيم فى الصباح حتى إذا جاءت الماشية ورعته تسممت، وأولئك بضعة أشخاص يتلفون أثناء الليل زراعة فى حقل وصاحبه نائم فى داره بعيدا عنه ، كل هذه أفعال أظهر ما تدل عليه الخوف والجبن . وربما كان هذا راجعا إلى طبيعة فى الخلق نتيجة الظلم فى عصور ماضية . وكان الوجه البحرى أكثر تعرضا من الوجه القبلى للغارات والمظالم .

ومن أساليب الانتقام الذائعة فى الأرياف التافيقات الجنائية ولها طرق شتى وكثيرا ما تدل على مهارة شيطانية فى الخبث وحسن التدبير .

الدوافع إلى الانتقام :

الدوافع إلى الانتقام عديدة ، وأهمها تأصل عادة الأخذ بالثأر على الأخص فى الوجه القبلى ، والمنازعات بين العائلات أو بين أفراد العائلة الواحدة بسبب ميراث أو مصاهرة أو لدفع العار أو غير ذلك .

وعادة الأخذ بالثأر هذه عادة قديمة متأصلة فى الريف المصرى من عهد بعيد ، وهى ترجع فى أصلها إلى أصل عربى ، ونجد أنه يقابلها فى إيطاليا (Vendetta) وفى أسبانيا (Mafia) فدم المقتول دين فى رقبة عائلته وعلى الأخص الأقربين له ولا يغسل الدم إلا بالدم . ومهما طالت الأيام فلا بد من الأخذ بالثأر . ومن الأمثال الذائعة " الدم ما يسوسش " فالمتأصل فى أذهان الناس وعلى الأخص فى المناطق التى يرجع السكان فيها إلى أصل عربى، أن الأخذ بالثأر واجب مقدس لا يقف فى سبيل أدائه خشية العقاب أوحرمة القضاء أو أى سبب آخر . ومن الأمثلة على ذلك أنه حدث فى قضية أن شخصا قتل فى إحدى قرى الصعيد ولم تكن له عصبية كبيرة فى تلك الناحية وترك طفلا صغيرا سنه سنتان . غير أن القاتل رغم ذلك هرب من بلده خشية الانتقام ونزح إلى الوجه البحرى . فلما كبر ابن القتيل أخذت أمه تنبهه إلى مقتل أبيه و إلى واجب الأخذ بثأره، فلما كبر واشتد ساعده و بلغ العشرين من عمره كانت أمنيته فى الحياة أن يثأر لأبيه، فغادر قريته وظل يبحث عن قاتل أبيه حتى عثر عليه يشتغل عاملا فى إحدى الملاحات فى شمال الدلتا، فسعى حتى اشتغل عاملا مع غريمه هذا واجتهد حتى تعرف به وتوثقت بينهما العلاقة . وفى إحدى الليالى انتهز الفرصة وغريمه نائم فأهوى بفأس على رأس فقتله واستسلم للقبض عليه فرحا مستبشرا بكل هدوء واطمئنان ، لأنه أدى واجبه وأرضى ضميره .

ومن الحوادث الفريدة فى تاريخ القضاء التى تدل على مبلغ تأصل تلك العادة التى صارت عرفا حادثة كتب عنها المرحوم محمد مجدى باشا بحثا شائقا فى إحدى المجلات العلمية و إليكم ظروفها :

ذهبت زوجة فى الصباح إلى الحقل تحمل الطعام لزوجها فوجدته مقتولا فولولت و بلغت النيابة ،وانتقل المحقق و باشر التحقيق وأخذ البوليس فى التحرى ولكن بدون طائل، إذ لم يتهم أحد ، فأقفل وكيل النيابة محضره وعاد إلى مقر عمله ، وفى المساء دوت الزغاريد فى منازل عائلة تعرف بعائلة الهوارى وهى من أصل عربى . ففى صباح اليوم التالى ذهب زعماء عائلة القتيل إلى النيابة وأجمعوا على اتهام شخص معين يعتبر رئيسا لعائلة الهوارى . فسألهم وكيل النيابة عما لديهم من الأدلة ، فقالوا إنه من بضع سنوات قتل شخص من عائلة الهوارى واتهم فيه ابننا القتيل ،ولكن لم تثبت عليه التهمة وحفظت الدعوى. ولم تقم عائلة الهوارى مأتما لقتيلها . ومن تاريخ الحادث ظل رئيس عائلة الهوارى الذى نتهمه اليوم يسير حافى القدم مطأطئ الرأس لا يرفع عينيه فى أحد، و يلبس على رأسه قطعة من القماش الأسود الذى يلبسه النساء عادة ولا يأكل لحما ولا ينعم بشيء . وظل على هذه الحال طول تلك السنين وأمس قتل ابننا وفى المساء دوت الزغاريد وأقيم المأتم . واليوم خرج فلان هذا مرتديا ملابس جديدة وفى قدميه حذاء جديد وعلى رأسه عمامة بيضاء وهو يرفع عينيه فخورا أمام كل من يقابله ، ويصافح الناس و يتقبل عزاء المعزين ، وكانت هذه القرائن مفتاح القضية فاستدعت النيابة بعض شيوخ الجهات المجاورة فاعترفوا بقيام هذا العرف .

وهذا العرف إذا تأملنا فيه نجد أنه صورة طبق الأصل مما كان لدى العرب فى عهد الجاهلية ،ويذكرنا بامرئ القيس عند ما قتل أبوه فقد حلف ألا يأكل اللحم ولا يتطيب بدهن حتى يأخذ بثأر أبيه .

فعادة الأخذ بالثأر من أهم الأسباب التى تدفع الى الانتقام فى الريف وتغذى موارده تغذية مستمرة، لأن القتل يبعث على القتل، والمعتدى عليهم اليوم سيكونون المعتدين فى الغد وهكذا يسير الإجرام فى دائرة لا تنتهى .

وفضلا عن الثأر يحصل الانتقام لأسباب مختلفة أخرى . ومن أهم هذه الأسباب المساس بالعرض . فالمحافظة على حرمة العرض شيء مقدس لا يتهاون فى أمره ولا يتسامح فيه ،وأية إهانة يجازى مقترفها بالقتل والتمثيل بجثته تمثيلا ينم عن الغل و يدل على سبب الجريمة وتصل الحالة فى بعض الأحايين الى تفيظ أعمى . ومن الحوادث المعروفة حادثة ضابط بوليس كان يطارد شقيا ، وحاول عبثا أن يعرف من زوجته أين يختبئ زوجها فدفعها فى صدرها بيده ،فلم تمض على ذلك بضعة أيام حتى قتل الضابط ووجدت جثته وقد قطعت يدها اليمنى . ومن هذا القبيل حادثة رجل كان يرافق زوجته وهى راكبة دابة و يسندها بيده ، وفى الطريق انكفأت الدابة فسقطت الزوجة وانكشفت ساقها قليلا ولكنها بقيت مغطاة بجورب أسود سميك . وحانت من الزوج التفاتة فرأى رجلا من بعد يطيل النظر الى زوجته فأسرها فى نفسه الى أن ترصد له وقتله .

ومن أسباب الانتقام النزاع على الوظائف الحكومية فى القرية كالعمدية ومشيخة الخفراء . فمن الإهانات أن تخرج العمدية من بيت بعد أن عمرت فيه طويلا . وكثيرا ما ترتكب حوادث ضد أبرياء لا حول لهم ولا قوة وإنما الغاية من ذلك زعزعة الأمن فى القرية بغية تشويه سمعة العمدة الجديد وإثبات عدم قدرته على استتباب الأمن .

وهناك طبعا أسباب أخرى للانتقام بعضها محلى خاص بالريف كالنزاع على مناوبات الرى، والمنافسة فى استئجار أطيان، والتعرض والنزاع على حدود الأطيان ... الخ وبعضها عام ككل شؤون الحياة العادية . وفى إحصاء إدارة الأمن العام (١٩٣٠ — ١٩٣٧) تفصيل للأسباب الانتقامية فى خلال تلك المدة بالنسبة لكل نوع من الجرائم .

وقبل أن أترك موضوع الانتقام لا أجد بدا من الإشارة إلى أنه مما يدهش له الإنسان المتحضر أن جنايات خطيرة، وعلى الأخص القتل العمد ، كثيرا ما ترتكب لأسباب تافهة جدا وإنا لنجد فى تقرير القيسى باشا سنة ١٩٢٧ أمثلة عديدة لذلك . كذلك نجد فى تقرير إدارة الأمن العام لسنة ١٩٣٨ أمثلة عديدة وأغلبها فى الوجه القبلى وها كم بعضا منها :

الجناية رقم ٤٩ الصف سنة ١٩٣٨ — شروع فى قتل — لأن ابن المجنى عليه أخذ " كوزين " ذرة من حقل المتهم .

الجناية رقم ١١٥٠ أبو تيج سنة ١٩٣٨ — شروع فى قتل — لأن المجنى عليه رفض أن يبيع بالأجل ملحا للمتهم قيمته ثلاثة قروش .

الجناية رقم ١٢٣١ أبو تيج سنة ١٩٣٨ — شروع فى قتل — لأن المجنى عليه ضرب عنزة المتهم .

الجناية رقم ٩٣٧ طما سنة ١٩٣٨ — شروع فى قتل — بسبب التزاحم على سماع راديو

الجناية رقم ١٩٥٣ بندر أسيوط سنة ١٩٣٨ — قتل — اصطاد شخص غرابا وشواه ليأكله فطلب منه المتهم أن يأكل معه فلما رفض طعنه بسكين فقتله .

الجناية رقم ٤٢٥٥ ديروط سنة ١٩٣٨ — شروع فى قتل — لأن المجنى عليه كسر عود قصب من زراعة المتهم .

الجناية رقم ٤١٦٩ ديروط سنة ١٩٣٨ — شروع فى قتل — طلب المتهم شراء دجاجة من المجنى عليه غير أنه باعها لغيره فأطلق عليه عيارا ناريا .

الجناية رقم ٢١١٨ طهطا سنة ١٩٣٨ — قتل — بسبب نزاع على قمع صفيح ثمنه خمسة مليمات .

الجناية رقم ٢٣٤٠ البدارى سنة ١٩٣٨ — شروع فى قتل — لأن المجنى عليه أنكر مديونيته للمتهم بقرش صاغ عند ماطالبه بدفعه .

هذه الأمثلة تريناً إلى أى حدّ لا يحفل الناس بخطورة الجريمة و إلى أى حد يستبيحون أرواح إخوانهم من بنى الإنسان . وهذه الجنايات صادرة عن أشخاص عاديين أى ليسوا من محترفى الإجرام ، فهى نتيجة لعاطفة الغيظ التى تملك نفس الشخص ولا تجد لها مايقيد زمامها ، فلا يقف من الانتقام عند حد .

عرضت أمام القراء الصورة العامة لجرائم الريف، وهى تدل على كثرة متزايدة فى الجرائم الخطيرة ، وقسوة فى نوع الجرائم يدفع إليها الانتقام فى أغلب الأحوال .

والآن نتساءل : ما سبب هذه الحال وما أسباب تلك الظواهر الخطيرة ؟

طبعا إن الإجرام تتدخل فيه عوامل مختلفة طبيعية وشخصية واجتماعية، كما أسلفنا فى أول هذا المقال . ولكل من هذه الأنواع دخل فى الإجرام ونصيب يساهم به فيه . ففصول السنة وما فيها من مزروعات تهيئ جوا صالحا لأنواع معينة من الجرائم . من ذلك زراعة الذرة " الجيضى " فى الصعيد والقمح والقطن ، ومناوبات الرى وفصل الصيف وما يترتب على الحر من سرعة الغضب ... الخ .

كذلك العوامل الشخصية لها أثرها . فالعنصر الذى يرجع إلى أصل عربى يتوارث عادات خاصة وعرفا خاصا .

ولكن الدور الذى ينسب إلى هذين النوعين ضئيل ، والعوامل الأولى فى الإجرام عوامل اجتماعية وعلى الأخص ما تعلق منها بناحية التثقيف والتربية . فالعوامل الانتقامية والحركات الانتخابية والأزمات المالية ... الخ كل هذه تهيئ جوا صالحا للإجرام وتبعث عليه . وإنما أهم هذه العوامل هو الجهل فالجهل له أكبر أثر فى حدوث الجرائم وأثره إما عن طريق مباشر وإما عن طريق غير مباشر .

الطريق المباشر : وهو الجهل ، فالجهل يحيل الإنسان ضعيف التقدير لجانب المعنوى من الأمور حتى لايدرك مافى الجريمة من قبح، ويجعله جاف الطبع غليظ الإحساس ، إذا أثار فى نفسه شعور الغيظ لا يجد له حدا من حسن التقدير والعقل ، بل يندفع اندفاعا أعمى لايفكر إلا فى الانتقام ، والانتقام بأقصى مايستطيع كفلاح الإنسان الأول لم تهذبه التربية ولم تكيح ثورته التعاليم الأخلاقية . وهذا يفسر التمسك بعادات بالية لايقرها الجهل ويفسر التغالى فى الانتقام وارتكاب جرائم صغيرة لأسباب تافهة .

الأثر غير المباشر : للجهل أثر غير مباشر فعال فى تغذية الإجرام وجيش المجرمين . وأقصد بذلك عدم الرغبة فى التعاون مع رجال السلطة القائمة بضبط الوقائع وتحقيقها . تقع الجريمة فى وسط القرية وفى رابعة النهار، ورغم هذا يجىء المحقق فيجد نفسه أمام سر مغلق فلا شاهد يتقدم للشهادة ولا أحد يتطوع للإدلاء إليه بشىء .

ولا أكون مغاليا إذا قلت إن لأغلب الجرائم هنـاك شهود رؤية يستطيعون إثبـات الجريمة على المتهم لأنهم رأوه متلبسا بها ، وإنمـا يمتنع الشهود عن التقدم وعن معاونة المحقق لأن كل فرد لا يفكر إلا فى صالحه الخاص دون أن يتعاون مع سواه على اجتثاث الشر من أصوله ، فهو لا يريد أن يثير على نفسه ضغينة المجرم وعائلته ، ويجعل نفسه هدفا لانتقامهم ، وتكون النتيجة حفظ القضية لعدم معرفة الفاعل ، أو لعدم كفاية الأدلة على المتهم . وبالرجوع إلى الإحصائيات نجد أن نسبة الحفظ مرتفعة ارتفاعا خطيرا ، وتصل فى المديريات أحيانا إلى درجة مروعة . فمن تقرير إلى إدارة الأمن عام ١٩٣٨ يتبين أن نسـبة الجنايات التى حفظت مؤقتا سنة ١٩٣٩ بلغت فى القليوبية ٦٦ ٪ وفى الدقهلية ٧٣ ٪ وفى الشرقيـة ٧٠ ٪ وهكذا يجد المتهم أمامه فرصة للإفلات من العقاب تبلغ نحو ٥٠ ٪ فى الجنايات ، وقد تصل إلى بعض الأمكنة وفى بعض أنواع الجرائم إلى ٧٠ ٪ بل إلى ٨٠ ٪ !! .

فعدم التعاون مع الحاكمين والمكلفين بضبط المتهم والعمل على توقيع العقاب عليـه من أهم الأسباب التى تعرقل وسائل الإصلاح وتضيع الجهود .

والجهل هو أكبر سبب فعال فى كل هـذه المظاهر الحادة للاجرام . ولذلك فإنه من ناحية الوسائل التى تتبع لمقاومة الإجرام يجب أن يجتث الداء من أساسه . يجب أن نقاوم الجهل فى القرى ونعمل على رفع مستوى التفكير .

صحيح إن الوسائل العلاجية لها أثرها فى إصلاح القوانين والاجراءات ، فالإكثار من الدوريات ومن إنشاء نقط البوليس ، وجمع الأسلحة وإصلاح قوانين التشرد والاشتباه إلى غير ذلك من وجوه العلاج ، لذلك كله أثره ، ولكن هذه الأشياء كلها من قبيل " المسكنات " فهى تكبح الإجرام مؤقتا ولكن إذا خف الضغط عاد الإجرام أشد فتكا مما كان . والدليل على ذلك أنه رغم الإصلاحات العديدة فالإجرام فى طغيان متزايد ومستمر .

إننى لست ممن يطمعون فى القضاء على الجريمة ، فهذا أمل بعيد . والإجرام مرض اجتماعى تختلف صوره . والجريمة دائمة مادام الناس بطبيعتهم تنزع نفوسهم إلى الشر بمقدار كبير أو ضئيل . وإنما الذى نطمع فيه هو تجريد الإجرام من هذه المظاهر الوحشية المخجلة وتقليم أظافره قدر المستطاع . ولا سبيل إلى ذلك إلا بالاهتمام بالنواحى الاجتماعية قبل كل شىء وعلى الأخص بناحية التربية والتثقيف .

محمد مصطفى القللى